العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين

الكاتب: أحمد ت. كورو

ترجمة: ندى السيد

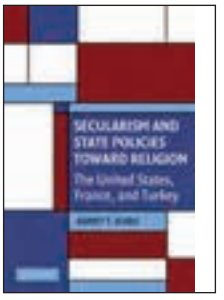

يبدأ أحمد كورو كتابه "العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين: الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا" بفصل كامل عن العلمانية من منظور تاريخي وأيديلوجي في فرنسا والولايات المتحدة وتركيا موضحا الفرق بين العلمانية السلبية الاستيعابية المتصالحة مع الدين والمتجسدة في النموذج الأمريكي والعلمانية الحازمة التي ترغب في استبعاد الدين عن المحيط العام كما هو الحال في فرنسا وتركيا ويربط الكاتب بين العلمانية الحازمة والخبرات السابقة في هذه الدول لتحالف رجال الدين مع نظم استبدادية مما سبب ردة فعل سلبية تجاه الدين وهذا ما يتجسد في الوقت الحالي في دول الربيع العربي حيث أدي فشل الاسلاميين الي تحول راديكالي في موقف العامة من استخدام الشعارات الدينية في المعارك السياسية بل وأدي الي اظهار الدين علي أنه في حرب مع مفهوم "الدولة" بشكل عام. ومما لا شك فيه أن الكتاب يعد مساهمة كبيرة في موضوع أضحي بعد الربيع العربي في أمس الحاجة لمن يقدم صورة شاملة تسهم في "حوار الطرشان" الجاري في عالم عربي بات مبحرا بانتفاضته بلا وجهة أو مرسي يلوح في الأفق وفي تخبط أيدلوجي واضح يحتاج نظرة أعمق للمفاهيم والسياسات.

يتناول الكتاب بعد ذلك الدول الثلاث بشئ من التفصيل فيما يتعلق بالعلمانية والدولة والتي تنحصر في أمريكا بشكل رئيسي في مجالي التعليم والسياسة بينما يمتد أثرها في فرنسا وتركيا للشأن العام والحريات الشخصية والاختيارات الفردية.و يضع الكاتب التيارات والأحزاب المختلفة في مقارنة من حيث سلبية العلمانية وحزمها وتأثير ذلك علي الصراع السياسي الداخلي وانعكاسات ذلك علي الاقتصاد ومناخ الحريات بشكل عام وعلي الأقليات المسلمة في الغرب بشكل خاص.

ثم يتبحر الكاتب في جزور وأسباب توغل العلمانية بشكل معين في كل من هذه الدول علي حده حتي صارت الدولة مجتمعا وأحزابا وسياسات تتشكل طبقا لأيدلوجية علمانية معينة تمثل هوية الدولة. ففي تركيا مثلا يقدم تحليلا مفصلا لظهور العلمانية الحازمة (1826-1997)، والتحدي الإسلامي ضدها (1997-2008)، والذي يغطي الخلافات الحالية بين العلمانيين الحازمين والسلبيين وهي خلافات امتدت لتفتح النقاش حول التعليم الديني الإلزامي، وتمويل الدولة للمدارس الخاصة، حظر الحجاب. ويخلص كورو الي أن السياسات في تركيا كانت أكثر تقييدا من تلك التي في فرنسا بسبب اجتماع المذهب العلماني الحازم مع سلطوية الجيش والقضاء للدفاع عن العلمانية

الكمالية (نسبة لمصطفي كمال أتاتورك) الحازمة. وبالتالي يخلص الكاتب الي أن النموذج التركي هو الأكثر عدائية للدين والاسلام تحديدا وهو الأشرس في التهام الحريات واقصاء كافة الأيدلوجيات وأن هذا التوجه كان له بالغ الأثر السيئ علي التنمية والاقتصاد التركي

ختاما فنحن بصدد دراسة تتبني منهجا علميا محددا ولم تقع فريسة للانطباعات والتخمينات الفردية التي تعج بها العديد من الدراسات في هذا الموضوع. واختيار دول "أمريكا وفرنسا وتركيا" للدراسة هو اختيار موفق لأنه قدم خليطا من العلمانية الغربية السلبية والحازمة في مقابل النموذج التركي المتصارع بين سلبية العلمانية وحزمها وبين الطابع الاسلامي المتأصل في المجتمع التركي والمحاولات "الكمالية" لنزع الهوية الاسلامية وتمييعها والتي نتج عنها وأد كافة الحريات تحت مسمي الدفاع عن علمانية تركيا وأفكار مفجرها مصطفي كمال أتاتورك.

لقد نجحت العلمانية الحازمة في فرنسا لأنها لم تكن جامدة معتمدة علي القمع بل لأنها اعتمدت علي آليات ديموقراطية معبرة عن مجتمع ناقم على الدين ورجاله لتحالفهم مع نظام ملكي قديم وهو ما لم يوجد في النظام الأمريكي الذي لم يعهد عبر تاريخه القصير مثل هذا التحالف بين رجال الدين وحكام قمعيين. وعلي الجانب الاخر ساهمت تلك الأنظمة ذات العلمانية الحازمة في ظهور اتجاهات مماثلة في الأنظمة التي لم تشهد قمعا محمولا علي أعناق رجالات الدين كالولايات المتحدة الأمريكية والتي شهدت مطالبات البعض باتباع النظام العلماني الفرنسي. ولم تخلو مجتمعات العلمانية الحازمة من أنصار العلمانية السلبية المتصالحة مع الدين والحريات..

أهم ما يميز هذا الكتاب أنه يبرز تلك العلاقة الوطيدة بين الطيف اليميني المتشدد والأنظمة القمعية وأن هذه العلاقة هي السبب الرئيسي في أن "يتعلمن" المجتمع المتدين بطبعه وهو ما نجده متمثلا في الوقت الراهن في الحالة المصرية التي شهدت اقبالا منقطع النظير علي التصويت لصالح الاسلاميين عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما ان تحالف الاسلاميون مع أذرع القمع بدلا من وأدها حتي تولدت حالة من النفور من ممارسة الاسلاميين للعمل السياسي بل ونفور البعض من بعض مظاهر التدين كاطلاق اللحية أو ارتداء النقاب وهو ما لم يعهده المجتمع المصري حتي في عصر مبارك بكل ما به من قمع وكبت للحريات .